الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم : التاريخ

اتحاد المغرب العربي (المعوقات والرهانات)

1989م- 2016م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر

إعـــداد الطـــالب:

- بكري زين الدين

لجنة المناقشة:

اللقب والإسم	الرتبة	الصفة
أ.د. لميش صالح	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. قاصري محمد السعيد	أستاذ محاضر أ	مشرفا
أ. ريغي مراد	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية :1436-1437هـ / 2015/2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

ملء الفؤاد أقول حمدا خالقي حمدا يترجم ما يجيش بخافقي

لولاه ما خطّت يميني صفحة وما استوى قلمي وأرسل ناطقي

فله المحامد كلّها عدّ الحصى ما انشقّ أو أتى من غاسق

مصداقا لقوله تعالى: **"لئن شكرتم لأزيدنكم"** (سورة إبراهيم: الآية 07)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم" **من لم يشكر الناس لم يشكر الله**"،بداية أحمد الله على آلائه حمدا كثيرا طيّبا مباركا فيه، حمدا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، أن سهّل لي مبتغاي، ووفّقني ومدّني بالعزم والإرادة لإتمام هذا العمل، ثم أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان إلى كلّ من ساعدني من قريب أو من بعيد، ولو بالكلمة الطيّبة،وأخص بالذكر:

الذي أسرى الجميل تفضلا أستاذنا أكرم به من حاذق

من كان ناصحا موجها حتى استقامت بعد ذلك أوراقي

الأستاذ المشرف الدكتور: " **قاصري محمد السعيد** "، فقد تعلمت منه الكثير، فلم يبخل عليّ بالنصح والتوجيه فكان نعم المرشد، فله مني جزيل الشكر، وجميل العرفان، وصادق الدعاء.

وأكاليل من أهازيج الشكر والعرفان أزفها -أيضا- إلى كل الأساتذة الذين تتلمذت عنهم من مرحلة الإبتدائي إلى الجامعي - مرحلة الماستر بجامعة المسيلة

وختاما نسأل الله العظيم أن يتقبل منا هذا العمل، خالصا لوجهه الكريم، وأن يبارك لنا فيه.

إهـــــــداء

الحمد لله الواحد القهار، العزيز الغفار، مكور الليل على النهار، على نعمة الإيمان به، وشرف الإسلام له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم عبده ورسوله وبعد :

فالحمد لله.

إلى الأيادي الحانية العطوفة...إلى العيون الساهرة الوديعة

إلى القلوب الدافئة المعطاءة ...إلى النفوس المبهجة التي أعطت

فما بخلت... وتعبت فما كلّت... وتفانت فما تقاعست...

إلى والديّ أنبل وأغلي وأعظم...هبة لي في الوجود...

إليك أمي... سليلة روحي وبلسم فؤادي...

إليك أبي... مهجتي واعتزازي ...

إلى جدي وجدتي أطال الله في عمرهما وحفظهما برا ووفاءا وحبا...

إلى زهور البيت وأريجه...إخوتي وأخواتي لكل واحد باسمه.

عبد الحق، عبد الحليم، صلاح الدين، فاطمة الزهراء، أسماء

إلى كل من يحمل لقب بكري، وإلى كل من يعرفهم

إلى من ضحوا بالنفس والنفيس من أجل أن نحيا معززين مكرمين الشهداء الأبرار

إلى كل من تسري في عروقه حب الوطن..

لكل من أحب الجزائر وظل وفيا لمبادئ ثورتها المجيدة...

إلى كل من يهتز قلبه لدى سماعه قسما...

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع...

زين الدين.

قائمة المختصرات:

01- باللغة العربية:

الإختصار	الإسم
م ، د، و، ع	مركز دراسات الوحدة العربية
د، س،ن	دون سنة النشر
د، ب، ن	دون بلد النشر
س،ج	السنة الجامعية
تقـ	تقديم
تر	ترجمة
ط	الطبعة
ج	الجزء
ص	الصفحة
ح،ع،1	الحرب العالمية الأولى
ح،ع،2	الحرب العالمية الثانية
الو، م، أ	الولايات المتحدة الأمريكية

02- باللغة الفرنسية:

A.E.M.A.N	L'Association des étudiants musulmans nord-africains
p	Page

مقدمة

بعد نهاية (ح،ع،2) ظهرت الكثير من التكتلات الإقليمية، من أجل التعاون و التنسيق في مختلف الميادين من إقتصادية و إجتماعية و سياسية و عسكرية، و غالبا ما كانت هذه التكتلات تنشأ نتيجة الشعور بخطر ما يتهددها، غير أنه و مع مرور الزمن و نتيجة لتحسن العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة بدأت التكتلات ذات الطابع الاقتصادي تبرز بقوة.

في ظل الظروف الدولية و ما تفرضه من صعوبات و تحديات على منطقة المغرب العربي هذا من جهة، و نتيجة للكثير من المعطيات الداخلية و الإقليمية من جهة أخرى، ظهر إتحاد المغرب العربي كتكتل إقليمي يسعى إلى تحقيق الكثير من الأهداف السياسية و الاقتصادية، و قبل قيام هذا الإتحاد كانت المنطقة قد عرفت محاولات للتعاون المشترك سواء كان ذلك على المستوى الثنائي أو الجماعي، لكن سرعان ما توقفت نتيجة الصراعات التي طبعت علاقات دول المغرب العربي فيما بينها.

أسباب إختيار الموضوع:

من أسباب اختياري لهذا الموضوع كان لسببين إثنين : ذاتي وموضوعي.

الأول ذاتي : إن هذا الموضوع يرتبط ببلدي الجزائر التي كانت ترأس الإتحاد ، وبلدان المغرب العربي عامة، سيمنحني هذا الموضوع معرفة الأسباب و العوامل التي أدت إلى فشل الوحدة المغاربية التي تسعى الشعوب المغاربية لبلوغها.

الثاني موضوعي: فتتمثل فيما يكتسبه الموضوع من أهمية و خاصة في العلاقات الدولية التي عرفت منذ نهاية الحرب الباردة، حيث اتجهت نحو التكتلات، و يعتبر إتحاد المغاربي أحد هذه التكتلات، و نظرا لطبيعة العلاقات المتوترة بين الجزائر و المغرب جعل هذا التكتل غير فعال.

الغرض من هذا الموضوع:

- إزالة بعض الغموض التي أعاقت مسار إتحاد المغرب العربي التي صاحبته منذ بدايته.
- إثراء المكتبة الجامعية من خلال هذا الموضوع الذي يركز على معوقات ورهانات الإتحاد المغاربي.

أهمية الموضوع :

يستمد الموضوع أهميته أولا من أهمية منطقة المغرب العربي و ما تمتاز به من موقع جيو ستراتيجي وثروات طبيعية هائلة، وبالنسبة للإتحاد المغرب العربي الذي جاء تلبية لمطالب وطموحات الشعوب المغاربية ثانيا.

إشكالية الموضوع : تتمحور إشكالية الموضوع كالآتي :

- **ما هي المعوقات و العراقيل التي تقف و تحول دون تحقيق الإتحاد لرهاناته؟.**

وتتدرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية ثلاث تساؤلات فرعية:

1- ما هي المعوقات و العقبات التي تقف في وجه بناء هذا الصرح المغاربي ؟.

2- ما هي الوسائل و الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل هذا الإتحاد ؟.

3- ما هي رهانات هذا الإتحاد ؟.

4- حدود الموضوع :

1- الإطار الزماني : تمتد الفترة الزمنية التاريخية للموضوع منذ قيام إتحاد المغرب العربي في عام 1989 و إلى غاية 2016، بحيث تطرقت إلى بعض المستجدات التي طرأت في هذه الفترة.

2- الإطار المكاني : يتعلق بالحدود الإقليمية لبلدان المغرب العربي.

المنهج المتبع:

للإجابة عن الإشكاليات المطروحة إعتمدت في هذا الموضوع على منهجين و هي كالآتي:

1- **المنهج التاريخي الوصفي:** وذلك من خلال استعراض و تقصي الحقائق و الأحداث و تتبع العمل الوحدوي المغاربي قبل استقلال الأقطار المغاربية و بعده.

2- **المنهج التاريخي التحليلي** : أي تحليل الوقائع و مناقشتها وفقا للمعطيات المتوفرة لدينا، وذلك من أجل التوصل إلى مدى نجاح أو فشل التجربة التكاملية في المغرب العربي.

خطة البحث:

تتضمن هذه الخطة من مقدمة و مدخل و ثلاثة فصول و خاتمة و بعض الملاحق التي لها صلة بالموضوع و قائمة ببليوغرافية.

حاولت التطرق في المدخل إلى بوادر العمل الوحدوي المغاربي من خلال التركيز على نشاط و برامج الحركات الوطنية المغاربية أثناء فترة الإستعمار، أو بعد الإستقلال الأقطار المغاربية.

أما في الفصل الأول: الذي كان معنونا بالمعوقات، بحيث سيتم التركيز على أهم المعوقات التي تعترض مسار إتحاد المغرب العربي.

و في الفصل الثاني: الذي جاء بعنوان مداخل تفعيل الإتحاد المغاربي، و ذلك من خلال تسليط الضوء على الآليات و السبل الواجب إتباعها لتفعيل هذا الإتحاد.

و في الفصل الثالث: الذي تطرقت فيه إلى الرهانات التي تصبوا إليها اتحاد دول المغرب العربي لتحقيقها في مختلف المجالات منها السياسية و الاقتصادية و الأمنية و الثقافية.

أما الخاتمة فتناولت مجمل النتائج التي توصلت إليها في هذا الموضوع.

نقد المصادر و المراجع:

إعتمدت على عدة مصادر و مراجع و مجلات و رسائل جامعية نذكر من أهمها:

1-المصادر:

علال الفاسي في كتابه الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ثم محفوظ قداش و محمد قنانش في كتابه نجم شمال إفريقيا (1926-1937)، وأخيرا المؤلف عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون بعنوان الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر (1914-1947)، ج3.

و لقد أفادتني هذه المصادر في التعرف على بوادر العمل الوحدوي المغاربي في إطار برامج الحركات الوطنية المغاربية، بالإضافة إلى هذه المصادر عقد اعتمدت على الجرائد اليومية التي لها صلة بهذا الموضوع.

2-المراجع :

صبيحة بخوش : إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية (1989-2007)، يعتبر هذا الكتاب من بين المراجع الهامة التي يمكن الاعتماد عليه، في معرفة معوقات عمل اتحاد المغرب العربي، ثم الآليات و السبل لتفعيل هذا الاتحاد.

جمال عبد الناصر مانع : إتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)، وقد أفادني هذا المرجع بمعلومات جد هامة فيما يخص الرهانات.

حسين بوقارة : إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، يحتوي هذا الكتاب على معلومات قيمة لها علاقة و صلة بهذا الموضوع، فكانت إستفادتي منه في معرفة المشاكل و الصعوبات التي واجهة مسار التجربة التكاملية في المغرب العربي.

3- المجلات :

لعجال أعجال محمد الأمين : معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي و سبل تجاوز ذلك، وقد إستفدت من هذه المجلة فيما يخص الحلول المقترحة بشأن تجاوز تلك المعوقات و العراقيل.

4- الرسائل الجامعية :

و قد إعتمدت على بعض الرسائل و الأطروحات الجامعية لتثمين المعلومات قدر الإمكان، نذكر من بينها:

هشام صاغور : دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

رقية بلقاسمي: التكامل الإقليمي المغاربي (دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

مومن العمري : شعار الوحدة و مضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني، أطروحة دكتورا في التاريخ الحديث و المعاصر.

هذه الرسائل و الأطروحات أعطت لنا صورة شاملة و واضحة لمختلف جوانب الموضوع.

الصعوبات :

مما لا شك فيه أن لكل باحث تعترضه صعوبات جمة و عليه فقد واجهتني أثناء انجازي لهذا العمل المتواضع صعوبات عديدة نذكر منها:

- صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية من مصدرها الأصلي.
- احتواء هذه المراجع على نفس المعلومات المراد توظيفها.

و في الأخير هذا لا يمنع من وجود أشخاص قد ساعدوني في إنجاز هذا العمل المتواضع، سواء من قريب أو بعيد، و لو بالكلمة الطيبة، و أخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور قاصري محمد السعيد حفظه الله و رعاه.

مدخـــــــــل:

بوادر العمل الوحدوي المغاربي

بدأت البوادر الأولى للعمل الوحدوي المغاربي مع مطلع القرن العشرين، إمتدادا لحركة النهضة التي ظهرت في المشرق العربي، بحيث نشأت في البداية حركة الشباب التونسي في سنة1907م، ثم حركة الشباب الجزائري في نفس السنة، وأخيرا حركة الشباب المغربي في سنة 1919م[1].

وتذكر بعض المصادر التاريخية أن أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح هو الزعيم"علي باشا حامبة"[2]، وقد مد يده للمقاومين الجزائريين، واتصل برجال الحركة في مراكش، وأسس أخوه محمد باشا حامبة[3] بجنيف"اللجنة التونسية-الجزائرية"، وأصدر مجلة المغرب (LA REVUE DU MAGHREB)[4] في سنة1916م، لتدافع عن قضية تحرير المغرب العربي كله[5]، كما إتسمت هذه الفترة كذلك بتضافر جهود الوطنيين المغاربة مع بعض العناصر المتواجدة بالمشرق وأوربا خاصة من نفتهم السلطات الإستعمارية، فأنشئوا جمعيات ونوادي، وشاركوا في مؤتمرات دولية طالبوا فيها بإستقلال دول

---

[1] – جيلالي صاري ومحفوظ قداش:المقاومة السياسية(1900م-1954)، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1987، ص ص17- 22 .

[2] – علي باشا حامبة (1876-1918): ولد بتونس، من أصل تركي، إلتحق بسلك المحامين، كان له نشاط سياسي في صحيفتي التونسي، والإتحاد الإسلامي اللتان أسسهما تباعا في 1907م-1911م، أصبح قائدا لحركة الشباب التونسي، أبعدته فرنسا من تونس ليستقر في إستانبول، توفي سنة1918م، للمزيد ينظر:علي المحجوبي:الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، تونس،1986م، ص ص 147-152.

[3] – محمد باشا حامبة: (1881م-1921م): ولد بتونس، من أصل تركي، إنخرط في كلية الحقوق في باريس، ثم عمل بتونس بسلك المحاماة، له ثقافة مزدوجة (عربية – فرنسية) للمزيد ينظر:محمد بلقاسم: الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910-1954)،ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013 م، ص65.

[4] – كانت المجلة تصدر شهريا،ثم أصبحت تصدر كل شهرين، إلى شهر أوت1918م، الناطقة بالغة الفرنسية، وتوقفت المجلة بتوقيف المساعدة العثمانية لها، للمزيد ينظر: علال الفاسي: الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، ط5، مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء، 1993م، ص ص 55- 56.

[5] – محمد عابد الجابري:"وحدة المغرب العربي"، المستقبل العربي ، العدد93، نوفمبر1986م، ص07.

المغرب العربي[1]، غير أن ظروف (ح،ع،1) من ناحية، ومضايقة السلطات الإستعمارية لهم من ناحية أخرى، أضعفت العمل الوحدوي بالداخل ودفعتهم إلى نقل نشاطهم إلى باريس، وهناك إنبعثت الفكرة من جديد، وسجلت في برامج العديد من الجمعيات خاصة نجم شمال إفريقيا، وجمعية طلبة شمال إفريقيا[2].

تأسس نجم شمال إفريقيا في باريس سنة 1923م كجمعية مهنية، لكن منذ مارس 1926م، تحول إلى جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي، بزعامة مصالي الحاج[3]، أحد زعماء الحركة الوطنية الجزائرية الباريزين[4]، ورغم سيطرة العنصر الجزائري على عضويته، إلا أن مطالبه كانت تتعدى حدود القطر الواحد بحيث ناضل من أجل إستقلال كل شمال إفريقيا[5].

أما عن جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا(Aeman) التي تأسست في باريس سنة 1927م، تعد من أنشط المنظمات خلال فترة الثلاثينيات[6]، وقد لعبت دورا هاما في إقامة علاقات أخوة وصداقة بين طلاب المغرب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية في حملهم لفكرة توحيد المغرب العربي، والذين سيصبحون فيما بعد زعماء الحركات التحررية

---

[1] – محمد بلقاسم:المرجع السابق، ص ص62-64.

[2] – محمد عابد الجابري: فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الإستقلال في وحدة المغرب العربي"ندوة" ،ط1، م د و ع، بيروت، جانفي ،1987م ، ص18 .

[3] – مصالي الحاج: (1898م–1974م):ولد بتلمسان من عائلة فقيرة، هاجر إلى فرنسا، 1923م، ومارس عدة حرف، أسس النجم سنة1926م، ثم حزب الشعب الجزائري سنة 1937م، ثم حركة إنتصار الحريات الديمقراطية 1949م، أبرز شخصية للحركة السياسية بالجزائر، توفي سنة 1974م، بفرنسا ودفن بالجزائر، للمزيد من المعلومات ينظر، مفيد الزيدي : موسوعة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004،ص218.

[4] – محفوظ قداش و محمد فنانش: نجم شمال إفريقيا(1926م–1937م)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991م، ص46.

[5]– Paul Balta : le grand Maghreb de l'indépendance à l'an 2000, la phamix, ENAG, Alger 1990, p19.

[6] – أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1930م– 1945م)، ط4، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، لبنان، 1992 م، ص105.

المغاربية قبل الإستقلال وبعده[1]، وبعد نهاية (ح ع 2) وقيام جامعة الدول العربية في القاهرة سنة 1945م، عرف العمل الوحدوي المغاربي نقلة نوعية هامة، بحيث إنتقل نشاط الحركات الوطنية المغاربية من أوربا إلى القاهرة[2]، حيث عقد مؤتمر المغرب العربي مابين 15 إلى 22 فيفري 1947م بالقاهرة، بمبادرة من ممثلين عن دول المغرب العربي الثلاث وبحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية [3]، ومن بين أهم قراراته إعلانهم عن ميلاد مكتب المغرب العربي في 15 فيفري 1947م، الذي لعب دورا مهما في التعريف بقضايا المغرب العربي بمصر وفي أقطار المشرق العربي[4]، بالإضافة إلى تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي يوم 5 جانفي 1948م، برئاسة الأمير عبد الكريم الخطابي[5]، وممثلوا الأحزاب الوطنية المغاربية[6].

غير أنه ومع إستقلال كل من تونس والمغرب سنة 1956م، بدأ التفكير في توحيد بلدان المغرب العربي ، وفي مؤتمر طنجة[7]، المنعقد في الفترة مابين 27إلى 30أفريل 1958م، الذي ضم كل من الحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية

---

[1]– Charles robert agéron : L'Association des étudiants musulmans nord-africains entres les deux guerres, in revue français d'histoire d'outre mer - t – lxxN=° 1983, p27.

[2] – حسين بوقارة: إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، دار هومة، الجزائر، 2010م، ص16.

[3] – معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي(دراسة تحليلية تقييمية)، دار الحكمة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2010م، ص49.

[4] – كفاح كاظم الخزعلي: "موقف حزب الإستقلال المغربي من القضايا القومية(1944م– 1956م)"، مجلة المؤرخ العربي، العدد31، معهد الدراسات القومية الإشتراكية، بغداد،1987م، ص173.

[5] – محمد بن عبد الكريم الخطابي(1882م– 1963م): ولد في بلدة أغادير من بلدة الريف، تلقى ثقافته في جامع القرويين بفاس، جاهد ضد الإستعمار الإسباني وانتصر عليهم في معركة أنوال الشهيرة في ماي 1921م،لجأ إلى القاهرة في 1947م، ولعب دورا بارزا في أعمال لجنة تحرير المغرب العربي، بقي في مصر إلا أن توفي سنة 1963م،للمزيد من المعلومات ينظر معمر العايب: المرجع السابق،ص26.

[6] – عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر(1914م– 1947م) ، ط02، ط02، ج3، منشورات سائحي، الجزائر، 2008م، ص26.

[7] – طنجة: مدينة مغربية تقع في أقصى الشمال الغربي للمملكة المغربية، وهي نقطة وصل بين المملكة وأوربا الغربية، كانت خلال القرن 18م، عاصمة المغرب الدبلوماسية، واسترد المغرب طنجة عام 1957م، بعدما كانت مسيرة من طرف 11 دولة أجنبية، للمزيد من المعلومات ينظر: روم لاندو: تاريخ المغرب في القرن العشرين، تر: نيقولا زيادة، الدار البيضاء، المغرب، 1963م، ص ص218–221.

وحزب الإستقلال المغربي،حيث أقر إقامة إتحاد فيدرالي[1]، يظم الدول الثلاثة وهذا بعد إستقلال الجزائر، ومساعدة هذه الأخيرة ماديا ومعنويا في كفاحها المسلح ضد المستعمر الفرنسي[2].

وبمجرد إستقلال الجزائر في 5جويلية 1962م، ظهر نزاع مسلح بين الجزائر والمغرب حول منطقة تندوف الجزائرية وذلك في أكتوبر 1963م، مما جعل الخلافات السياسية عقبة في سبيل تحقيق تعاون أو تكامل حقيقي بين دول المنطقة[3]، غير أنه وبمعالجة هذا المشكل، المشكل، إنطلق الإتجاه الوحدوي نحو بناء المغرب العربي عن طريق تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة للمغرب العربي في نهاية 1964م، التي تهتم بدراسة مشاريع الإندماج الإقتصادي بين أقطار المغرب العربي[4].

منذ منتصف السبعينيات طفت إلى السطح مشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب، فكانت عقبة أخرى في بناء المغرب العربي الكبير،وكنتيجة لهذا الواقع الصراعي في العلاقات المغاربية أبرمت معاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس عام 1983م، ثم إنضمت إليها موريتانيا فيما بعد، ومعاهدة وجدة بين المغرب وليبيا1984م[5]، والتآخي التونسي الليبي ديسمبر 1987م، والتصالح الجزائري المغربي ماي 1988م، سمح بظهور الدعوة إلى الوحدة من جديد، فكانت "قمة زرالدة" الجزائرية التاريخية المنعقدة يوم 10 جوان

---

[1] – إتحاد فيدرالي: نظام سياسي يقوم نتيجة ترابط بين دولتان أو أكثر، يقصد التقارب والتوحيد، وينتج عنه إذابة الشخصية القانونية الدولية المستقلة عند الأطراف المعنية لتقوم مكانها شخصية دولية قانونية جديدة تحتكر السيادة في الدولة المعنية داخليا وخارجيا، للمزيد من المعلومات ينظر: موسوعة السياسة، ط2، ج1، الموسوعة العربية للدراسات والنشر ،1985م، ص53.

[2] – إسماعيل العربي: التكتل والإندماج الإقليمي بين الدول المتطورة،ط02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص ص 128–129.

[3] – توفيق المديني: إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل(دراسة تاريخية سياسية)، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006م، ص21.

[4] – فوزية مولوج: الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغاربية الثلاثة(1958م–1989م)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، س/ج 2010م–2011م، ص ص 53–54.

[5] – حسين بوقارة: المرجع السابق، ص ص 24– 25.

1988م، والتي جمعت لأول مرة قادة الدول المغاربية الخمسة[1]، وإختتم اللقاء بإعلان "بيان زرالدة" والإتفاق على تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي[2].

وفي 17 فيفري1989م أبرم قادة المغرب العربي السابق ذكرهم في مدينة مراكش معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي التي بموجبها أنشأ إتحاد يسمى" إتحاد المغرب العربي"[3]، وقد ظهر نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية، وبعد تأسيس الإتحاد ظهرت الكثير من العوامل والمستجدات على الساحة الداخلية والدولية التي أعاقت عمله، وجعلته يركن إلى الجمود منذ 1995م[4].

[1] – القادة هم: الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، والملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، العقيد معمر القذافي قائد الجمهورية الليبية، الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

[2] – محمد علي داهش: دراسات في تاريخ المغرب العرب المعاصر، تصوير: أحمد ياسين، مركز الكتاب الأكاديمي،د س ن، ص ص 77–78.

[3] – إتحاد المغرب العربي: هو تجمع إقتصادي وسياسي يظم كل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا،للمزيد من المعلومات ينظر عقبة بالخضر، التطور الإقتصادي والتجارة البينية منطقة إتحاد المغرب العربي نموذجا،العددين59–60، صيف–خريف،2012م،ص72.

[4] – حسين بوقارة : المرجع السابق، ص ص 26–28.

الفصل الأول:

المعوقـــــــــــــــــات

- المبحث الأول: السياسية
- المبحث الثاني: الإقتصادية
- المبحث الثالث: القانونية

الفصل الأول: المعوقات

هناك الكثير من العوامل و الأسباب التي أعاقت مسيرة الإتحاد، و جعلته يركن إلى الجمود منذ 1995م، هذا على الرغم من وجود روابط الدين والحضارة والتاريخ المشترك، إلا أن كل هذا لم يجنبها التعثر و هذا ما يفسر أن نجاح أي تكتل لا يعود فقط إلى المقومات التي تربط أطرافه بقدر ما يعود إلى وحدة الهدف و المصلحة [1].

نحاول في هذا الفصل التطرق إلى المعوقات السياسية و الاقتصادية و القانونية.

- المبحث الأول: السياسية

إن المشاكل و الخلافات السياسية تحتل مكانة في العلاقات ما بين الدول السائرة في طريق النمو، التي من بينها الدول المغاربية، و مازالت تعرف بعض الخلافات فيما يخص تنسيق المواقف، حيث كانت لهذه المسألة تأثيرا سلبيا على مسار التجربة التكاملية في المغرب العربي[2]، و يمكن تقسيمها كما يلي :

1- مشاكل الحدود :

لعب الاستعمار دورا كبيرا بمشاكل الحدود بين دول المغرب العربي، و خلق نوعا من الإحتقان السياسي، حيث نجد مشكلة الحدود بين الجزائر و تونس حول النقطة (233)، و بين الجزائر و ليبيا، ثم بين تونس و ليبيا حول الحقوق البحرية للدولتين، و بين المغرب و موريتانيا[3]، و الاشتباك المسلح بين الجزائر و المغرب في أكتوبر 1963م، والنزاع بين المغرب، و البوليساريو منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين [4] .

---

[1]- صبيحة بخوش: إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية (1989-2007)، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2011 م، ص371.

[2]- وليد عبد الحي: معوقات العمل العربي المشترك، م د و ع ، بيروت، 1987 م، ص107.

[3]- عبد القادر رزيق المخادمي: نزاعات الحدود العربية ،دار الفجر للنشر و التوزيع ، (د.ب.ن) ، 2004م ، ص ص 113 - 118 .

[4]- بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1974 م، ص ص 251 - 252.

و في الحقيقة أنه لا يمكن فهم الخلافات و النزاعات التي جمدت الجهود الوحدوية في بداية الستينيات إلا من خلال إعتبارين أساسين و هما :

الأول: مرتبط بإعادة النظر في الحدود الموروثة عن الاستعمار كقاعدة قانونية أجمعت حولها دول العالم الثالث في إطار الأنساق الإقليمية و الدولية.

الثاني: ناتج عن الصراع عن الزعامة و الهيمنة على منطقة المغرب العربي . و في هذا السياق يعتبر النزاع المسلح بين الجزائر و المغرب من إفرازات العاملين و المذكورين[1].

2- مشكلة الصحراء الغربية :

شهدت فترة السبعينيات تدهورا شديدا في العلاقات الثنائية بين الجزائر و المغرب بسبب القضية الصحراوية، هذا التوتر الذي كاد يؤدي في بعض الأحيان إلى حرب مباشرة بين البلدين، لاسيما و أن الجزائر تستضيف على أراضيها مخيمات البوليساريو[2]، بمنطقة تندوف، فمشكل الصحراء الغربية كان دائما و لا يزال يضع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المغاربية في موقف حرج ، و يعيق مسار الوحدة المغاربية [3].

أما الصحراء الغربية على المستوى السياسي أصبح معترف بها دوليا، وهي اليوم دولة كاملة العضوية في المنظمة الإفريقية، وأصوات الإعتراف في ازدياد مع ممر الأيام[4].

---

[1]- حسين بوقارة : المرجع السابق، ص 22 .

[2]- البوليساريو : هي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب ، حيث ظهرت جبهة البوليساريو بعد مجزرة الزملة التي إقترفها الجيش الإسباني ضد الشعب الصحراوي ، و تأسست يوم 1973/05/10 م، و هي الممثل الوحيد للشعب الصحراوي ، و كان هدفها الإستقلال التام للصحراء الغربية ، للمزيد من المعلومات ينظر: طارق مبروك تراي : عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية ، ط1 ، دار غيداء لنشر والتوزيع ،عمان،2015 م، ص ص115-116.

[3]- عادل مساوي وعبد العلي حامي الدين : المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية ،جامعة محمد الخامس المغرب ،(د.س.ن) ،ص 381.

[4]- نبيل الملحم: "بوليساريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية ،العدد07،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، الفصل الثالث 1987م، ص79.

و قد شكلت قضية الصحراء الغربية التي مازالت قائمة خطرا كامنا على أمن و استقرار منطقة المغرب العربي ، لأنه لا يمكن بناء مغرب عربي موحد دون حل نهائي و عادل لهذه المشكلة، لأنها مشكلة جوهرية التي يمكن بالوصول إلى حل لها حتى يتماسك الإتحاد و يقوى، و إذا تصاعدت يمكن أن تكون عاملا أساسيا في ضعف و تدهور الإتحاد[1] .

وبلغ التوتر أوجه بين الجزائر و المغرب في صيف 1994 م، بسبب الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي، إثر اعتداء فندق أطلس آسني بمراكش (شارك فيه الفرنسيون من أصول جزائرية و مغربية أودى بحياة إسبانيين)، حينما أكدت الرباط تورط الجزائريين في الحادث متهمة في الوقت نفسه الأمن الجزائري بالضلوع فيه، فبادر المغرب في 26 أوت 1994 إلى فرض تأشيرة الدخول على كل مواطن من أصل جزائري حتى و إن كان يحمل جنسية بلد آخر، و قد تم غلق الحدود بين الجزائر والمغرب في يوم 27 أوت 1994 [2]، و دخول الإتحاد المغاربي فيما بعد مرحلة الجمود، و هذا بعد طلب المغرب من الجزائر التي ترأس الإتحاد تجميد مؤسساته مؤقتا حتى تتضح الرؤى حول موقف الجزائر من القضية الصحراوية[3]، إلا أن الجزائر لم تتخل عن مبادئها الداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها و خاصة الشعب الصحراوي [4] .

---

[1]– جمال عبد الناصر مانع : إتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية) ، دار العلوم للنشر و التوزيع ،عنابة، 2004 ، ص 46 .

[2]– Ahmed Rouadjia, : L'union du Maghreb arabe et les accords d'association avec l'union Européenne in : AZZOUZ KERDOUN , Farouk NEMOUCHI, Euro-méditerranéens Le processus de Barcelone en question, dar el Houda ,Algérie, 2004, p p 183 – 185 .

[3]– صبيحة بخوش : المرجع السابق ، ص 289 .

[4]– محمد مسلم: " مواقف الجزائر ثابتة و مبدئية في دعم الشعوب المستعمرة" ، جريدة الشروق ، العدد 5044 ، 03/20 /2016 م، ص 03 .

3- اختلاف الرؤى الوحدوية :

إن إختلاف الرؤى الوحدوية قد طغى على المنطلقات الفكرية للإتحاد المغاربي، منذ نشأته، حيث تجاذبه تياران **فالأول:** يدعو إلى الوحدة الاندماجية بين أقطار الإتحاد، و مثله ليبيا [1]، **أما التيار الثاني:** الذي يأخذ بمبدأ التدرج عبر مراحل تهيأ الطريق لتحقيق الاندماج بين دول المغرب العربي، و هو التيار الذي تبناه إتحاد المغرب العربي[2].

4- أزمة الثقة بين النخب الحاكمة:

هذه الأزمة كانت موجودة حتى أثناء مرحلة الكفاح الوطني المسلح ، إلا أنها ازدادت حدة بعد الاستقلال، و كان كل طرف ينظر إلى الأطراف الأخرى نظرة شك و ريب، مما خلق جوا من عدم الإطمئنان، حال دون تحقيق الوحدة المغاربية الفعلية في المنطقة[3].

5- إختلاف الأنظمة السياسية المغاربية:

إن الإختلاف في طبيعة الأنظمة للدول المغاربية، يعبر عن التباين الإيديولوجي وطبيعة فلسفة الحكم التي تمثل الإطار الذي يحدده مواقفها واتجاهاتها ، فنجد مثلا: المملكة المغربية تنتهج (النظام الملكي) بمقتضى دستور 1962م، والجزائر تتبنى (النظام الجمهوري)، بمقتضى المادة الأولى من الدستور الجزائري المعدل لسنة 1996م، بالإضافة إلى تونس التي تقترب من الجزائر في طبيعة نظام الحكم، أما عن ليبيا فنظام حكمها يختلف عن الأنظمة الموجودة في المغرب العربي، فهي تتبنى (النظام الجماهيري) [4].

---

[1]- لعجال أعجال محمد الأمين : "معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي و سبل تجاوز ذلك" ، مجلة المفكر ، العدد 05، جامعة بسكرة ، 2010 م، ص 21 .

[2]- إبراهيم بولحية : مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي (تأسيسه – تنظيمه – عمله) ، تق: عبد القادر بن صالح ، (د.س.ن)، ص 33 .

[3]- مومن العمري: شعار الوحدة و مضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني ، أطروحة دكتوراه في التاريخ ، جامعة قسنطينة، س / ج، 2009 م- 2010 م، ص 371 .

[4]- جمال عبد الناصر مانع : المرجع السابق ، ص ص 46 – 52 .

6- أزمة لوكربي :

كانت أزمة لوكربي من أهم الأزمات التي انعكست على علاقات التعاون المغاربي سلبا سواء في جوانبها الثنائية أو الجماعية، وتتلخص هذه الأزمة في إتهام الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا لليبيا بتفجير الطائرة الأمريكية فوق بلدة لوكر بي باسكتلندا سنة 1988 و بعد إصدار الدول الغربية قرار من مجلس الأمن رقم 748 في مارس 1992 م يفرض حظرا جويا على ليبيا، و اعتماد قرار 883 بتاريخ 11 نوفمبر 1993م القاضي بعقوبات جديدة ضد ليبيا حيث تم توسيع الحظر الجوي العسكري و الدبلوماسي عليها [1] .

7- ضعف المجتمع المدني :

يلاحظ أن المجتمع المدني بالدول المغاربية بجميع فئاته و جمعياته لا يلعب الدور المنوط به، و النشط و ذلك لاعتماده على النظام السياسي في كل دولة من دول المغرب العربي في تحركاته[2]، لأن البناء المغاربي المشترك يحتاج إلى مشاركة و توفر و إرادة الجميع، و هو ما يعني أن أزمة الإتحاد المغرب العربي هي في جزء منها أزمة مجتمع مدني[3].

---

[1]- محمد بوعشة : التكامل و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة ، ط2 ، دار سما للنشر و التوزيع ، الجيزة ، مصر 2008 م ، ص 242 .

[2]- لعجال أعجال محمد الأمين: المرجع السابق ، ص 24 .

[3]- ديدي ولد السالك : " إتحاد المغرب العربي أسباب التعثر و مداخل التفعيل"، المستقبل العربي، العدد 312 ، فبراير 2005 م، ص ص 68 – 69 .

- المبحث الثاني: الإقتصادية

تتفاوت الدول المغاربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، و من حيث الأخذ ينظم التخطيط الاقتصادي، أدى إلى صعوبة التنسيق الاقتصادي فيما بينها في المجال الاقتصادي، وهناك اختلاف في النظم السياسية كونها تنتمي إلى القطاع الخاص أو القطاع العام، و غياب التنسيق في السياسات الاقتصادية بين هذه الدول، و من هذا المنطلق فإنه سيتم التطرق لأهم المعوقات الاقتصادية التي كانت وراء إخفاق التجربة التكاملية في المغرب العربي[1]، و نذكر من بينها :

- ضعف التنسيق في الميدان الصناعي على المستوى المغاربي.
- ضعف الإنفاق المغاربي في ميدان البحث العلمي و التحكم في التكنولوجيا .
- ضعف قاعدة البيانات والمعلومات في المراكز و المختبرات و المؤسسات الإنتاجية، وغياب القطاع الخاص عند المساهمة، حيث يعد القطاع الحكومي الممول الرئيسي لنظم البحث العلمي، وهذا راجع إلى عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي وجدواه[2] .
- إختلاف النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية .
- عدم قابلية عملات أقطار المغرب العربي على التبادل فيما بينها إلا عبر عملة أجنبية[3].
- هيمنة القوى الإجتماعية و الإقتصادية ذات الميول والاتجاهات القطرية[4] .
- عدم إنجاز المشاريع الكبرى كاستغلال المناجم ذات الأهمية الإقتصادية وإزدياد طلب السوق الوطني أمام نقص رؤوس الأموال، مما جعل الدول تسعى إلى جلب الاستثمارات الأجنبية أو الخضوع إلى المديونية .

---

[1]- رقية بلقاسمي : التكامل الإقليمي المغاربي (دراسة في التحديات و الآفاق المستقبلية) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة بسكرة ، س/ج2010-2011 ، ص 109 .

[2]- لعجال أعجال محمد الأمين :المرجع السابق،ص ص 29-30.

[3]- عبد العزيز شرابي: "فرض تجسيد إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة"، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 10، جامعة منتوري قسنطينة ، 1998م، ص 36.

[4]- محمد علي داهش :المرجع السابق ،ص 91.

– غياب التنسيق والانسجام في مخططات التنمية للبلدان المغاربية وعدم تمسك السياسات التصنيعية في ظل إنعدام الإستثمارات مشتركة[1] .

– التبعية الإقتصادية والمالية التي تعانيها دول المغرب العربي، والتي تربطها بالدول المتقدمة من حيث حجم المبادلات، خاصة ما تعلق منها بالموارد الغذائية ومواد التجهيز والاستهلاك الصناعي، هذه التبعية فرضت نوعا من العلا قات العمودية الحتمية وهمشت التبادل الأفقي و الجهوي خاصة [2]

– نقص البنية التحتية الملائمة، كشبكات للنقل والمواصلات والإتصالات والرحلات الجوية والبحرية، التي تعتبر من أبرز العراقيل التي تقف أمام تنمية المبادلات التجارية بين الدول المغاربية [3].

– إن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة، و لا قانون إقتصادي يمنح إمتيازات و تشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغاربية، أدى إلى إعاقة إنسياب السلع و الخدمات بين الدول المغاربية، نتيجة تعدد الجهات المسؤولة عن تخليص السلع المستوردة [4].

– إن أغلب بلدان المغرب العربي تعاني من مشكلة المديونية، و التي أصبحت عبئا على إقتصادياتها، و إرهاقا لشعوبها مما تؤثر هذه المشكلة على كافة التوازنات الإقتصادية و المالية و التي تنعكس على الأوضاع الإجتماعية لشعوب المنطقة [5].

---

[1] – هشام صاغور : دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية (1998م–2011م)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بسكرة ،س/ج2011م–2012م، ص128.

[2] – عبد الحميد الإبراهيمي: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ، م د و ع ، بيروت، 1996م، ص363 .

[3] – محمد الأمين ولد أحمد جدو: تطوير التجارة الخارجية المغاربية لتدعيم التكامل الإقتصادي، مكتبة معهد البحوث والدارسات العربية مصر، 2000م، ص44.

[4] – لعجال أعجال محمد الأمين :المرجع السابق، ص 32 .

[5] – رقية بلقاسمي :المرجع السابق، ص 117.

– ضعف المبادلات التجارية المغاربية، حيث نجد أن التجارة البينية بين الدول المغاربية خلال سنة 2015 م، لم تتجاوز نسبتها 4.8% من مجمل المبادلات مع الخارج [1]، في حين وصل حجم المبادلات التجارية بين دول الإتحاد الأوربي إلى 60%، و دول جنوب شرق آسيا إلى 22%، و دول أمريكا الجنوبية 15% [2]، و هذا مرده إلى طبيعة نظم الإنتاج بالدول الخمسة التي تشكو من محدودية القواعد الإنتاجية في البلدان المغاربية [3].

و بهذه الوتيرة من المبادلات بين الأقطار المغاربية يستحيل تحقيق التكامل في المغرب العربي في الأمدين القريب و المتوسط، و ذلك أن أغلب المنظرين في ميدان التكامل و الاندماج يعتقدون أن حجم و محتوى المبادلات بين وحدات التجربة التكاملية هي بمثابة المعيار الحقيقي للحكم على مدى نجاح أو فشل التجربة [4].

تلعب الأوضاع الاقتصادية في دول المغرب العربي دورا لا يستهان به في إضفاء طابع الحتمية على المشروع التكاملي في المنطقة إذ يبدو للمتهم بهذا الشأن أن سياسات و إستراتجيات التنمية القطرية فشلت نسبيا في تحقيق أهداف التنمية الوطنية و الخروج بالمجتمعات المغاربية من دائرة التخلف و التبعية، و لذلك فقد أصبح واضحا أنه بدون التحكم الجماعي في عوامل الإنتاج في إطار التقسيم العالمي الجديد للعمل لن تستطيع الأقطار المغاربية من تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التنمية[5] .

---

[1] – هشام حدود : " تواجه تحديات العولمة منفردة في عصر التكتلات الاقتصادية"، جريدة البلاد، العدد 4944، 2016/02/21، ص 04 .

[2] – محمد الشكري : تجربة التكامل الإقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي، مداخلة في المؤتمر المصرفي العربي السنوي، قطر، نوفمبر 2007، ص 07 .

[3] – فتح الله ولعلو :" إتحاد المغرب العربي إلى أين "، مجلة المستقبل العربي، العدد 162، 1993 م، ص 59 .

[4] – حسين بوقارة : المرجع السابق، ص 36 .

[5] – نفسه، ص 59 .

- المبحث الثالث: القانونية

تتمثل المعوقات القانونية في ثلاثة مسائل وهي : المعاهدة ومحتواها، وتحييين النصوص القانونية: وقاعدة الإجماع .

-1 المعاهدة ومحتواها:

بالمقارنة مع المعاهدات الدولية الأخرى ،كمعاهدة روما المنشئة للسوق الأوربية المشتركة في سنة 1957م[1]، التي إحتوت على 248 مادة بها 04 ملاحق و09 تصريحات، بينما نجد معاهدة إنشاء الإتحاد المغاربي تقع في 19مادة [2]، مع ترك الترتيبات التطبيقية إلى التنظيم الذي يأتي من بعد، كما يلاحظ التعميم وعدم تخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته، بالإضافة إلى عدم وضوح العمل المغاربي المشترك والمراحل الزمنية للوصول إلى الأوضاع الجديدة [3].

2- تحيين النصوص القانونية وتنفيذها :

بالنظر إلى الفترة التي أصدرت فيها النصوص القانونية لمعاهدة الإتحاد والتي فاقت 20سنة، نجد أن الأوضاع قد تغيرت في كل دول المغرب العربي سواء من حيث النضج السياسي والمعضلات الاقتصادية وضغط المجتمع الدولي والتكتلات الاقتصادية الكبرى ، فقد حان الوقت لتحيين النصوص القانونية الضابطة للمعاهدة لكي تتماشى مع المستجدات المغاربية والدولية، حيث نجد تباينا في قرارات الإتحاد وفقا لنظم كل دولة عضوة، الأمر الذي يشكل عائقا أمام تنفيذ الإتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد، والتي تبقى رهينة ظرف كل دولة، وبالتالي ترهن مصير العمل المغاربي المشترك وتعطل مسيرته للتكامل[4].

---

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور : الوحدة الأوربية والوحدة العربية الواقع والتوقعات (دراسة مقارنة بين المشروعين الحضاريين بغية استشراف المستقبل)، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان، 2001م، ص17.

[2]– ينظر: نص معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي في (الملحق رقم 01).

[3] – لعجال أعجال محمد الأمين :المرجع السابق ،ص25.

[4] – نفسه، ص25.

إن الإختلاف في النظم و القوانين و اللوائح الإدارية بين دول المغرب العربي، يعتبر عائقا كبيرا أمام تنفيذ الإتفاقيات المبرمة إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل أقاليم الدول الأعضاء إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية، و هذا حرصا على سيادتها، مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الإتحاد و تقييدها و الحد من فعاليتها[1].

3- قاعدة الإجماع:

إن الأخذ بقاعدة الإجماع فيما يخص القرارات التي تصدر بعد الحصول على موافقة جميع دول الأعضاء، يرجع أساسا إلى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المغاربية، و لكن هذا الأمر يترتب عنه آثار سلبية على العمل المغاربي المشترك، نتيجة عدم إتخاذ القرارات لإشتراطها موافقة كل دول الأعضاء على كل القرارات، الأمر الذي لم يتحقق دوما، مما يعرقل المشاريع و يعطل الإنجازات، و هذا ما ينعكس سلبا على الأهداف المرجوة من الإتحاد[2] .

4 – مركزية القرارات:

حسب المعاهدة فإن القرارات تتخذ من طرف مجلس الرئاسة[3]، و لا يحق لأية هيئة أخرى القيام بذلك بل إن المعاهدة لم تشر حتى إلى فكرة التفويض، و عليه فإن كافة الهيئات الأخرى عند إعداد و إنجاز الدراسات دون تنفيذها أو متابعتها بما في ذلك مجلس وزراء الخارجية الذي يتمتع بصلاحيات واسعة، غير أن عدم منحه سلطة إتخاذ القرار جعله في مرتبة أدنى، و هذا الوضع ساهم في عرقلة الإتحاد خاصة و إن مجلس الرئاسة لم يجتمع منذ عام 1994م [4] .

---

[1]– جمال عبد الناصر مانع : المرجع السابق، ص 316.

[2]– لعجال أعجال محمد الأمين : المرجع السابق ، ص 26.

[3]– ينظر : المادة 06 من معاهدة إنشاء الإتحاد في (الملحق رقم 01).

[4]– صبيحة بخوش : المرجع السابق، ص 386 .

الفصل الثاني:

مداخل تفعيل الإتحاد المغاربي

- المبحث الأول: السياسي
- المبحث الثاني: الإقتصادي
- المبحث الثالث: القانوني

الفصل الثاني : مداخل تفعيل الإتحاد المغاربي

في ضوء ما سبق ذكره، لمختلف المعوقات التي تواجه مسار التكامل المغاربي فإن الطريق نحو بناء مغرب عربي موحد في غاية الصعوبة، وهذا لا يعني انعدام الحلول والآليات لمواجهة هذه المعوقات والتحديات[1]، والوسائل الكفيلة بتفعيله تحقيقا للأهداف والطموحات التي تسعى الشعوب المغاربية لبلوغها من تنمية ورفاهية، خاصة وأن الظرف الدولي وما يحمله من صعوبات وتحديات يدفع بإتجاه التكامل .

وتبعا لذلك سنقدم ثلاث مداخل رئيسية، لإخراج الإتحاد من وضع الجمود الذي يعيشه منذ عام 1995 م[2].

- المبحث الأول : المدخل السياسي

إن التكامل الاقتصادي مهما كانت درجته ومبرراته فهو عملية ذات طابع سياسي ومادام تعثر الاتحاد راجع بالدرجة الأولى إلى عوامل سياسية فإن المدخل السياسي يبقى أهم مدخل لتفعيل الاتحاد بالإضافة إلى مداخل أخرى، وهذا من خلال النقاط التالية :

1- تسوية قضية الصحراء الغربية:

حيث تعتبر هذه القضية حجر عثرة في طريق بناء إتحاد المغرب العربي، منذ سنة 1975 م والى غاية اليوم لم تتمكن دول المغرب العربي من المضي قدما نحو التكامل بفعل هذه القضية [3].

ولقد تعددت المحاولات والمساعي الدولية لحل القضية الصحراوية، إلا أن كل الحلول المقترحة لم يكتب لها النجاح وإصطدمت بالعديد من العراقيل التي تشمل كل المستويات (الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية ، العسكرية) .

---

[1] - هشام صاغور : المرجع السابق ، ص ص 129- 130 .

[2] - صبيحة بخوش : المرجع السابق، ص 387.

[3] - نفسه، ص ص 387-388.

فكلما كان هناك حلاً وحاولت المنظمة الدولية – الأمم المتحدة – تطبيق حق تقرير المصير للشعب الصحراوي ، إنفجرت عدة مشاكل وإختلفت بشأنه وجهات النظر، وبذلك تجمدت كل المحاولات والمساعي الدولية، سواء القانونية منها أو السياسية [1] .

يرى المحلل السياسي والمستشار السابق في حكومة روسيا الاتحادية سعيد غافروف، " أن ممارسات نظام المخزن سدت كل سبل المفاوضات التي تسمح للشعب الصحراوي بتقرير مصيره ، ولم يترك له إلا خيار الإنتفاضة المسلحة لبعض الأطراف الصحراوية ، غير أن هذه الظروف لا أحد من أطراف النزاع أو حتى من الهيئات والمنظمات المهتمة بالقضية الصحراوية تريد هذا الشكل من الحلول" [2].

ومما يبين الحرص الشديد لهذه المنظمة الدولية ،على تسوية ملف الصحراء الغربية، فإن الأمين العام الأممي بان كيمون" قد طالب مبعوثه الشخصي للصحراء الغربية كريستوفر روس، باستثناء جولاته السياسية من أجل تهيئة أجواء ملائمة لإعادة بعث المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو" [3] .

2- ضرورة تجاوز الجدل بين الوطني والمغاربي :

من خلال تحليل معاهدة مراكش المنشئة لإتحاد المغرب العربي تبين وأن هذه الأخيرة لا تؤسس لإتحاد فيدرالي أو كونفدرالي، وإنما مجرد تجمع بين عدد من الدول تجمعها روابط الدين والتاريخ والحضارة لمواجهة الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، بمعنى آخر أن المعاهدة لا تنشئ هيئة فوق وطنية تذوب فيها الكيانات المغاربية، فتحديات العصر ورهانات المستقبل تفرض التخلي عن الحسابات الوطنية لصالح رؤية مستقبلية تسعى إلى تحقيق إندماج جهوي يحمي مصالح الحاضر ويجنب أجيال المستقبل هذه المخاطر [4] .

---

[1] – طارق مبروك تراي : المرجع السابق، ص177.

[2] – رضا ملاح : "المخزن لم يترك للصحراويين إلا خيار الانتفاضة المسلحة" ، جريدة الشروق، العدد 4954 ، 2015/12/21م، ص 12.

[3] – عبد الحكيم قماز:"بان كيمون يعلن إعادة المفاوضات بين المغرب والبوليساريو"، جريدة الخبر، العدد 8084، 2016/03/07م، ص 15 .

[4] – صبيحة بخوش : المرجع السابق، ص ص 388-389.

3- ضرورة التخلي عن فكرة الدولــة القائـــد :

يجب على الدول المغاربية أن تتجاوز هذه الفكرة التي لازمتها منذ زمن بعيد ونقصد هنا كل من الجزائر والمغرب ، فبإعتبارهما أقوى دولتين في المنطقة فقد خلق ذلك نوعا من التنافس الشديد بينهما وإن كان الوضع في السابق شبه محسوم لصالح الجزائر كقوة أولى في المنطقة خاصة على الساحة الدولية فإن الوضع الذي ميز العشرية الأخيرة من القرن العشرين وإنعكاساته السلبية أدى إلى بروز قضية الزعامة من جديد، لأن هناك حقيقة لا مناص منها وهي أن التكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح بإستمرار التعاون وتنميته على قاعدة المصلحة العامة [1].

4- أهمية الإستفادة من التوجه الدولي الداعم للإندماج المغاربي :

إذا كانت دول المغرب العربي تسعى لتحقيق تكاملها يجب الإستفادة من التوجهات الجديدة للأطراف الغربية (الإتحاد الأوروبي، الو،م،أ)، اللذان أصبحا يرغبان في تحقيق نوع من التكامل والاندماج مع الاتحاد المغاربي هو ما يجعل هذه الأخيرة اليوم مدعوة للاستفادة من هذا التوجه [2].

5- إشراك المجتمع المدني في العملية التكاملية :

من أجل تحقيق الضمانة والإستمرارية والتطور في العمل الاتحادي، ضرورة أن تأخذ القوى الشعبية مكانتها ودورها لبناء المغرب العربي، بإعتبارها واجهات للرأي العام الضامن لأي خطوة تعبر عن أمانيه وتطلعاته ومصالحه[3] ، وهذا ما صرح به وزير الخارجية الجزائري السابق الأخضر الإبراهيمي، إذ يقول : "أن الوحدة المغاربية ممكنة وضرورة طبعا

---

[1] – صبيحة بخوش: المرجع السابق، ص 389.

[2] – نفسه، ص 390.

[3] – محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 95.

ولدي الانطباع أن الشباب يشعرون بهذه الحاجة أكثر من الكبار، وإذا أعطينا هم الفرصة للتقارب سيقومون بأشياء كثيرة أحسن لما فيه لصالح الجزائر والمغرب"[1].

6- إقامة مراكز دراسات إستشرافية :

إن الإنطلاق من تجارب التكتلات الإقتصادية، أصبح من الأهمية إقامة مراكز دراسات مستقبلية مغاربية ، لتقييم الواقع واستشراف المستقبل في واقعه المحلي والإقليمي والدولي بناء على المستجدات وتقديم البدائل لصانعي القرار في المنطقة [2]، إذ أنه وفي ظل تسارع الأحداث وتشابك العلاقات الدولية ،أصبح من الصعب إختيار المنهج السليم دون الإستعانة بالدراسات المتخصصة والمعمقة للواقع من كل جوانبه قصد التوصل إلى الطريق الأمثل لإقامة التعاون المغاربي [3] .

7- العمل على تضافر جهود كل أعضاء الاتحاد ، وتوحيد إرادتهم وشحن هممهم لمواجهة التحديات والمتمثلة في الهيمنة الاقتصادية والإخضاع السياسي فالمطلوب ضرورة التنسيق مع الأطراف العربية وكذلك التجمعات الإقليمية الأخرى، من اجل بناء مغرب عربي كبير[4] .

ويتضح من خلال ما سبق ذكره أن المدخل السياسي على غاية من الأهمية إذ بدونه لا يمكن التكلم عن مغرب عربي موحد، لكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا المدخل يعتبر المنطلق لأي عملية تكاملية لكنه غير كاف فلابد من مداخل أخرى إقتصادية وقانونية للدفع بالإتحاد إلى الأمام .

---

[1] – محمد سيد مو :"الإبراهيمي حزين لسوء العلاقات بين الجزائر والمغرب"، جريدة الخبر، العدد 8065، 2016/2/17م، ص03.

[2] – ديدي ولد السالك : المرجع السابق ، ص 66 .

[3] – صبيحة بخوش : المرجع السابق ، ص 393.

[4] – لعجال أعجال محمد الأمين : المرجع السابق ، ص 24 .

- المبحث الثاني : المدخل الإقتصادي :

إن العامل الإقتصادي له أهمية بالغة بالنسبة لدول المغرب العربي في مسار تفعيل إتحادها ومحفز لدى نخبها السياسية، من خلال المشاريع التي بإمكانها فتح آفاق تخرج الإتحاد إلى بر الأمان، وعليه فلا بد من إيجاد الآليات والحلول للمعوقات الإقتصادية ويمكن إيجازها فيما يلي :

1- وضع خطة تنموية مغاربية موحدة: وذلك عن طريق تحديد الأهداف الإقتصادية المتوخاة ومتطلبات المجتمع المغاربي، مع مراعاة الخطة التنموية لكل قطر وعدم تعارضها مع الخطة التنموية المغاربية ، بغرض تحقيق الغايات المرجوة منها وهو ما يتطلب وجود لجنة تخطيط مغاربي للإشراف على العملية [1] .

2- بلورة إستراتيجية تكامل واندماج إقتصادي: وذلك من خلال تطوير وتوسيع الشراكة بين الدول المغاربية، آخذين بعين الإعتبار حجم السوق المغاربية والموارد المتوفرة والكامنة، لإقامة تكامل صناعي مغاربي يكون دعامة للتنمية المغاربية .

3- استحداث شبكة من المؤسسات التمويلية : ويمكن التعامل معها على المستوى المغاربي ، يتوخى فيها حماية المودعين والملاك والمستثمرين، بغية الإنطلاق في تجسيد المشاريع المصغرة والمتوسطة التي تستوجب الأعداد المتزايدة من الطاقات البشرية وبالتالي القضاء على البطالة تدريجيا [2] .

4- تدعيم البنى التحتية : التي تعتبر الأساس لإقامة المشاريع المشتركة بين الدول المغاربية ، بالإضافة الى أنها مجال أوسع للتعاون المغاربي، بحيث تعمل على خدمة البنى التحتية في كل بلد ، يستفاد منها في المجالات الأخرى ، خاصة في نقل البضائع والأشخاص وتسهيل المبادلات التجارية بين الدول المغاربية [3] .

---

[1] – مومن العمري : المرجع السابق ، ص 32-33.

[2] – لعجال أعجال محمد الأمين : المرجع السابق ، ص 32-33 .

[3] – نفسه ،ص 35.

5- حركية رؤوس الأموال: عن طريق تشجيع حركة رؤوس الأموال وتنقل الأشخاص بين أقطار المغرب العربي، وذلك تماشيا وأهداف المعاهدة من جهة وتطبيقا لإتفاقية تشجيع الإستثمار وترقيته [1].

6- تنسيق السياسات الإقتصادية المغاربية: خاصة فيما يتعلق بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي ، والإصلاح الضريبي والجمركي ،وتحرير الحساب الرأسمالي .

7- فصل السياسة عن الإقتصاد: أي التعامل مع الشأن الإقتصادي بحيادية تامة، بعيدا عن الإيديولوجيا والمصالح الشعوبية الضيقة وترسيخ ثقافة إيجابية لإرادة الخلافات والأخذ بعين الاعتبار موقع المغرب العربي وموارده وإمكانياته وطموحات شعوبه وإستشراف مستقبله.

8- الإستفادة من خبرات العاملين في المؤسسات الدولية في إدارة ومتابعة المشروعات المشتركة: تفاديا للنظرة الشعوبية لدى بعض القائمين على هذه المؤسسات وتعيين ذوي المصالح والمحاباة وإختلاف وجهات نظر القائمين على هذه المؤسسات وخضوعهم لتعليمات حكوماتهم التي رشحتهم لهذه المؤسسات[2] .

9- لابد من اتخاذ مبادرات في مختلف الميادين لاستشراف حاجيات المجتمع المغاربي وتوفير متطلباته.

10- عدم التفاوض على انفراد وان يعتمد التفاوض على جدول مشترك من القضايا ورزنامة واحدة من المراحل [3] .

11-القطاع الزراعي: إذ أصبح يشكل إهتماما مشتركا وقطاعا إقتصاديا إستراتيجيا لكل دول المغرب العربي، مما يوفر فرصا هائلة لانطلاقة تكاملية في هذا الميدان، وإذا أخذنا

---

[1] – صبيحة بخوش : المرجع السابق ، ص 405.

[2] – محمد الشكري : المرجع السابق، ص ص 12-13.

[3] – مومن العمري : المرجع السابق، ص ص 390-391 .

بعين الاعتبار الإمكانيات الطبيعية الكبيرة التي تتوفر عليها دول المغرب العربي في هذا الميدان، فإن المقاربة المغاربية المشتركة لهذه المسالة قد تحول المغرب العربي إلى فاعل أساسي في الأسواق الدولية للمواد الغذائية [1] .

12- بناء إعلام حيوي وفعال: بحيث يمّكن من بناء الوعي المغاربي ، ويدعم الانتماء للمشروع الحضاري الواحد الذي يحقق مصلحة الجميع، ويبرز منافع التكامل وحالات النجاح ويروج لفرص الإستثمار المنتج داخل البلدان المغاربية [2].

13- تطوير أسواق رأس المال المغاربية: الذي يضمن تكاملها وتجميعها للمدخرات وحسن توزيعها على الإستخدامات المثلى، والقيام بالإدراج المشترك للشركات في البورصات المغاربية والسماح للمواطنين المغاربة بالاستثمار فيها ، وتوحيد أنظمة الرقابة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية [3].

- المبحث الثالث : المدخل القانوني

ونقصد بذلك إعادة النظر في النصوص القانونية المنشئة للاتحاد وإعطائها دفعا جديدا، يجعلها تتماشى والمستجدات الجديدة وعليه تكون التعديلات والإصلاحات على النحو التالي:

1- توسيع صلاحيات مجلس وزراء الخارجية لدول المغرب العربي:

حيث أنه نتيجة لتمتعه بصلاحيات معتبرة كالنظر في كل المشاريع التي تعدها بقية الهيئات والأجهزة الإتحادية، وإبداء الرأي فيها إذا كانت قابلة للعرض على مجلس الرئاسة لتتحول إلى إتفاقيات وقرارات وتجنبا لتعطيل المشاريع الإتحادية، فيمكن تفويض جزء من صلاحيات مجلس الرئاسة لمجلس وزراء الخارجية.

---

[1] – حسين بوقارة : المرجع السابق، ص 49.

[2] – محمد الشكري : المرجع السابق، ص 14.

[3] – نفسه، ص 15.

2- إعادة النظر في النصوص القانونية المنشئة لإتحاد وتحيينها :

وذلك عن طريق بروتوكولات للتطبيق وملاحق وآجال للتنفيذ الأهداف المسطرة عبر فترات زمنية محددة، منطلقين من الواقع المغاربي، لكي تتماشى مع المستجدات بدول الاتحاد، والأخذ في الحسبان التطورات على المستويين الجهوي والدولي وذلك قصد تلافي النقائص والثغرات[1] .

3- إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات :

كثيرا ما يعيق مبدأ الإجماع العمل الجماعي، وإن كان البعض يفضل العمل به لأنه يعكس إلى حد ما تماسك الدول بسيادتها ،غير أن التشبث به في إتخاذ كافة القرارات دون النظر الى طبيعتها عادة ما يوصل العمل الجماعي إلى طريق مسدود، وعليه فلا بد من الأخذ بمبدأ الأغلبية لإعطاء دفعة قوية وسريعة للاتحاد لمواكبة المتغيرات الدولية، والإستفادة من تجربة جامعة الدول العربية التي ساهمت قاعدة الإجماع في فشل تجربتها [2].

4- إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية :

من خلال إبرام الاتفاقيات وبرامج تعاون مع المنظمات الجهوية المماثلة وذلك بالتشاور والتنسيق مع الدول الأعضاء، والإستعانة بخبرات مغاربية بخصوص المفاوضات ذات الطابع الفني وخاصة في الميدان التجاري وعلى أن تتم مواصلة رفع تقارير دورية عن ذلك المجلس وزراء الخارجية للعلم والتوجيه [3] .

5- ضبط كيفية إكتساب العضوية وفقدانها :

أشارت معاهدة مراكش إلى أن العضوية في الإتحاد مفتوحة أمام الدول العربية والإفريقية التي ترغب في ذلك [4]، غير أنها لم تشر الى الإجراءات اللازم إتباعها باستثناء ضرورة إجماع الأطراف، فطلب مصر الإلتحاق كعضو مراقب أوقع الإتحاد في مأزق إذ أن

---

[1] – لعجال أعجال محمد الأمين : المرجع السابق، ص26.

[2] – صبيحة بخوش : المرجع السابق ، ص 397.

[3] – نفسه ، ص 397.

[4] – ينظر المادة 17 (الملحق رقم 01) .

المعاهدة لم تشر الى هذه الصفة، الأمر الذي خلق إختلافا في وجهات النظر مما تطلب اللجوء الى إستشارة قانونية وهذا ما قامت به الأمانة العامة ،أما عن فقدان العضوية فجاءت مغيبة من المعاهدة وهذا خلافا لمعظم المعاهدات المنشئة للاتحادات والتي تحدد الحالات التي يمكن فيها لعضو من الأعضاء بالإنسحاب، وعليه فلابد من أخذ بهذه المسألة بعين الإعتبار حتى لايتم رهن مستقبل الإتحاد بتجميد عضو من الأعضاء عضويته فيه[1].

إلى جانب هذه المداخل الثلاثة، كانت هناك محاولات ومبادرات لتفعيل الإتحاد المغاربي، ففي 2001 بادرت ليبيا بمحاولة تفعيل الاتحاد، ولعب دور الوسيط بين الجزائر والمغرب، غير أن مساعيها باءت بالفشل بسبب تعنت الطرف المغربي على مغربية الصحراء الغربية [2].

ومن جهتها بادرت الجزائر بالتفعيل عن طريق دعوتها للاجتماع الخبراء يوم 2001/03/15 م، وهو فريق دعت إليه الجزائر إلى تأسيسه لإعادة التفكير في المنظومة الاتحادية ككل والنظر في مدى صلاحيات الاتفاقيات بحكم التغيرات الحاصلة وبعده لجنة المتابعة يومي 18/17 مارس 2001م ثم إجتماع وزراء الخارجية للاتحاد المغرب العربي بالجزائر يوم 2001/03/19م غير أن مساعي الجزائر هي الأخرى باءت بالفشل .

وقد جددت الجزائر مساعيها الرامية لتفعيل الإتحاد، فانعقد مجلس وزراء الخارجية في شهر جانفي 2003م، ورغم إصرار كل الأطراف على إعادة التفعيل إلا أن هذا لم يمنع من ظهور خلافات حادة بينها [3].

بدأت حكومات دول الإتحاد المغاربي تدرس مبادرة وحدوية جديدة في منطقة شمال إفريقيا تحل محل اتحاد المغرب العربي المجمد منذ 1994م، هذه المبادرة الجديدة تهدف إلى تجاوز الخلافات السياسية وإقامة تكتل إقتصادي شبيه بالنواة التي أفرزت الإتحاد الأوربي .

---

[1] – صبيحة بخوش: المرجع السابق،ص ص 402-403.

[2] – نفسه، ص 289.

[3] – نفسه، ص ص 289- 290.

وما يؤكد هذا المنهج الجديد هو العبارات التي أصبحت ترد في الرسائل المتبادلة بين القادة المغاربة ، نذكر على سبيل المثال في برقية التهنئة التي أرسلها الملك المغربي محمد السادس الى الرئيس الجزائري بمناسبة عيد الثورة 2006/11/01م جاء فيها ما يلي: "إن ما يجمع المملكة المغربية بالجزائر، يعد دعامة أساسية لبناء إتحاد مبني على التكامل والإندماج الإقتصادي كخيار إستراتيجي لا مندوحة عنه لرفع تحديات العولمة وعالم التكتلات الجهوية والإقليمية "[1].

بالإضافة إلى مبادرات من قبل الأحزاب السياسية المغاربية التي تدعوا إلى تفعيل مؤسسات الإتحاد المغاربي، وكان ذلك في البيان الذي تبنته الأحزاب والتنظيمات المغاربية في طنجة بتاريخ 2008/04/27م على هامش إحياء الذكرى الخمسين لمؤتمر طنجة وشاركت فيه كل من " حزب الاستقلال " " الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية " "جبهة التحرير الوطني " " والتجمع الدستوري الديمقراطي التونسي " "و حزب العهد الوطني للديمقراطية والتنمية " " وحزب تكتل القوى الديمقراطية من الجمهورية الإسلامية الموريتانية " "ومؤتمر الشعب العام " "وحركة لجان الثورية بالجماهيرية العظمى " [2] .

وقد إجتمع مكتب مجلس الشورى للإتحاد المغاربي في دورته الثانية والعشرين بتونس يوم 30سبتمبر 2009م ، بحيث يؤكد المكتب تمسكه بمبادئ معاهدة مراكش وبأهداف الاتحاد باعتباره خيار استراتيجي[3] .

ثم إجتماع وزراء الخارجية لدول إتحاد المغرب العربي، الذي إنعقد في طرابلس العاصمة الليبية في عام 2009م في دورته 29 بجدول الأعمال، حيث أكد فيه الوزراء على

---

[1] – صبيحة بخوش: المرجع السابق،ص ص406-407.

[2] – هشام صاغور : المرجع السابق،ص ص 202 203.

[3] – علي الهادي الحوات: "البيان الصادر عن الدورة الثانية و العشرين لمكتب مجلس الشورى المغاربي"، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 08، طرابلس، السنة الرابعة 2009م، ص 04 .

أن الإتحاد هو الخيار الاستراتيجي لدول المنطقة وشعوبها وانه لابد من الإسراع في تفعيل كل المؤسسات ومن بين ابرز توصياته :

– انطلاق المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ومقره تونس .

وفي هذا السياق أكد وزير الخارجية الجزائري سابقا، السيد مراد مدلسي على ضرورة إصلاح المنظومة الإتحادية ودعم هياكله، مؤكدا دعم الجزائر وحرصها على تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي[1].

مؤخرا ظهرت تطورات كثيرة محليا وإقليميا قد تدفع أخيرا لإحياء إتحاد المغرب العربي، فتعددت الرسائل السياسية بين الجزائر والمغرب وتونس التي تقوم بدور تقريبي بين البلدان الثلاثة، رسائل حملت إرادة جديدة لتجاوز الخلافات وإعادة مشروع ضل خياراً استراتيجيا، ونذكر من بينها الرسالة التي وجهها الرئيس التونسي باجي قايد السبسي إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، " تضمنت مقترحات حول ضرورة تفعيل الاتحاد المغاربي والجامعة العربية والإتحاد الإفريقي كتكتلات لمواجهة التغيرات التي يعرفها المجتمع الدولي."[2] وكتب الملك المغربي محمد السادس بمناسبة الذكرى 27 لتأسيس الاتحاد المغاربي، "إن تخليدنا لهذه الذكرى المجيدة لمناسبة تتجّدد فيها آمال شعوبنا المغاربية في تحقيق تطلعاتها المشروعة إلى تكامل والوحدة المغاربية، بما يمكن من بلوغ أهداف معاهدة مراكش التي أرست اللبنات الأساسية للاتحاد المغاربي وبالتالي فتح أفاق مستقبل واعد تنعم فيه شعوبنا الشقيقة بالنمو والإزدهار في ظل الأمن والطمأنينة والإستقرار"[3].

وتأتي رسالة محمد السادس، بعد الرسالة التي بعث بها بوتفليقة قبل ذلك إلى ملك المغرب في نفس المناسبة وجاء فيها "إني مقتنع أن إستكمال بناء الصرح المغاربي وتفعيل

---

[1] – هشام صاغور : المرجع السابق ، ص ص 199–200.

[2] – وليد ع : "السبسي يراسل بوتفليقة حول الوضع في منطقة المغرب العربي"، جريدة الشروق، العدد 5010، 2016/02/15م، ص03 .

[3] – عبد السلام سكية : "نهاية أسبوع دافئة في العلاقات بين الجزائر والمغرب"، جريدة الشروق، العدد ،5015، 02/20/ 2016 م، ص 05.

أبعاده الإندماجية، أضحى حتمية لا مفر منها في ظل الظروف الدقيقة التي تموج فيها منطقتنا المغاربية بتهديدات وتحديات لا قبل لها بها، لا يمكن مواجهتها ودرء آثارها بعمل منفرد ومتقوقع ، بل لابد من مجابهتها جماعيا وإعتماد إستراتيجية مشتركة ومنسقة "[1] .

وقد قال العاهل المغربي محمد السادس" إن التفكير بمنطق المصلحة فقط يكفي أن نفيق أخيرا بأن الوحدة والإندماج والتنسيق بيننا، لا يمكننا أن نتخلى عنه بل هو ضرورة إقتصادية وإجتماعية وسياسية ملحة وعاجلة قد تعطي أملا لشباب المنطقة في غد أفضل بدولهم عوض الإبحار في عرض المتوسط نحو الجنّة الأوروبية الموعودة أو الالتحاق بقوى الظّلام المتطرف كداعش والقاعدة " [2].

خبراء إقتصاديون أكدوا أن نسبة النُّمو سترتفع في دول المغرب العربي، بمقدار 02 في المئة بمجرد إعادة تفعيل هذا الصرح المغاربي وما يقتضيه من إلغاء للرسوم الجمركية ووضع قواعد تجارة واستثمار حر[3].

إن التغيرات الحاصلة على عدة مستويات سياسيا وأمنيا تفرض منطقها، حيث بدأت حكومات المنطقة تعي جيدا خطورة أي تهاون في التنسيق فيما بينها، ويبدو أن ساعة الحقيقة قد دقت لإعادة المياه إلى مجاريها مثلما هو الشأن بالنسبة لكافة دول العالم خصوصا وأن المغرب ظل يتجاهل دعاوي التنسيق الأمني منذ غلق الحدود في عام 1994 م[4] .

---

[1] – عبد السلام سكية:المصدر السابق، ص 05.

[2] – أنس جمعة:"إحياء اتحاد المغرب العربي إن لم يكن الآن فمتى"، جريدة البلاد، العدد 21،4944/02/216م، ص04.

[3] – نفسه، ص04.

[4] – بارودي ع : "ملامح تغيير استراتيجي في العلاقات بين الجزائر والمغرب"، جريدة البلاد، العدد 4944، 21 / 02 /2016م ص 04.

الفصل الثالث:

الرهـــانـــــــــات

- المبحث الأول: السياسية
- المبحث الثاني: الأمنية
- المبحث الثالث: الاقتصادية
- المبحث الرابع: الثقافية

الفصل الثالث: الرهانـــات

بالنظر إلى معاهدة إتحاد المغرب العربي يمكن أن نصنف الرهانات التي تصبوا إليها الدول المغاربية لتحقيقها الى عدة أنواع ، في ميادين مختلفة منها السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، وذلك لبلوغ الرهان النهائي وهو الوحدة المغاربية وقد جاءت ديباجة المعاهدة والمواد الثانية والثالثة منها محددة للرهانات التي يمكن الوصول إليها عبر الالتزام بهذه المعاهدة [1]، وهو ما سوف نتطرق إليه عبر المجالات التالية :

- المبحث الأول : السياسية

1- إنه من الرهانات السياسية والدولية للإتحاد تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول المغاربية والدفاع عن حقوقها .

2- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض وذلك عن طريق الاندماج التدريجي في الاتحاد بغية مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية، أو إحدى دولها نتيجة أي محاولة تهدف إلى تمزيق الإتحاد وإشاعة الإنقسام، وعن طريق هذا الهدف يمكن المحافظة على استقلال دول المنطقة وتوجيه جهودها نحو تنمية بلدانها .

3- كذلك فان الإتحاد هو الذي يكفل للدول المغاربية المحافظة على إستقلالها، وإزالة كل صور النزاعات الإقليمية، ولهذا الغرض تسعى الدول بالمساهمة في صيانة السلام المؤسس على العدل والإنصاف، وفي هذا السياق تنتهج الدول الأعضاء سياسة مشتركة في مختلف الميادين التي تهدف بها إلى تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وذلك بإقامة تعاون دبلوماسي يقوم على أساس الحوار [2].

---

[1] – هشام صاغور: المرجع السابق ، ص ص 113- 114.

[2] – جمال عبد الناصر مانع : المرجع السابق ، ص 92. للمزيد ينظر: المادة 02 من معاهدة الاتحاد الفقرة(1،2،3).

- المبحث الثاني: الأمنية والدفاعية:

ولتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والإنصاف، تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد في ميدان الدفاع على" صيانة إستقلال كل دولة من دول الأعضاء" [1]، ولا شك أن هذا المبدأ من المبادئ العامة في العلاقات الدولية يرتبط إرتباطا وثيقا بموضوع مبدأ إحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها ففي ميدان الدفاع يجب الإشارة إلى أن الإتحاد المغاربي إنفرد دون التجمعات العربية الأخرى المماثلة ببعد خارجي وداخلي، أي أنه إنفرد بالحديث عن أمن الدول الأعضاء ضد التهديدات الخارجية صراحة، وعن أمن النظم الحاكمة في الدول الأعضاء[2]، ويمكن تلخيصها في مايلي:

1- تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

2- صيانة إستقلال كل دولة من الدول الأعضاء، وهذا ما يتضح من نص المادة الرابعة عشر حيث تنص على:

أ- كل إعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء، يعتبر إعتداء على الدول الأعضاء الأخرى، وهنا إشارة لفكرة التهديدات الخارجية.

ب- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي ،كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الإستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى[3]، وهنا إشارة واضحة لقضية المحافظة على أمن النظم الحاكمة في دول إتحاد المغرب العربي.

---

[1] - ينظر المادة 03 من معاهدة الاتحاد الفقرة (1،2).

[2] - جمال عبد الناصر مانع : المرجع السابق ص 93 .

[3] - ينظر المادة 14-15 من معاهدة الاتحاد.

- المبحث الثالث : الإقتصادية

قضت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في احدى مضامينها على أن الهدف من تعاون دول الإتحاد"هو تحقيق حياة افضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها" [1]، ولا شك أن هذا الهدف مرتبط الى حد كبير بالهدف السياسي ومن شأنه تقوية أواصر الأخوة بين الشعوب المغاربية ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الإجراءات التالية :

1- تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.

2- تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجيات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية .

3- تطوير الموارد البشرية وتدريبها لاستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة ويقتضي الأمر تطويرها حتى يمكن تكوين إطارات بشرية قادرة على تسير المؤسسات المالية والاقتصادية والإتحادية [2].

4-العمل تدريجيا على تحقيق حرية التنقل وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء [3] .

إن تحقيق التنمية الاقتصادية بالبلدان المغاربية، ستخفف بشكل كبير على الأعباء الاقتصادية التي يتحملها كل قطر لوحده، وكذا التخلص من التبعية الإقتصادية العالمية، بالإضافة الى أن تعزيز المبادلات داخل دول الإتحاد سيعود بالفائدة على الشعوب المغاربية الشقيقة .

---

[1] - المادة 02 من معاهدة الاتحاد .(الفقرة 02).

[2] - جمال عبد الناصر مانع : المرجع السابق، ص ص 94-95 .

[3] - المادة 02 من معاهدة الاتحاد (الفقرة 05) .

– المبحث الرابع : الثقافية

في هذا المجال تنص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة على إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم في مختلف مستوياته، وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام وصيانة الهوية القومية العربية، حيث تعتبر من ضمن الوسائل الكفيلة لبلوغ هذا الهدف، بالإضافة الى تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافيـــــة وإنشاء مراكز مشتركة وبرامج في المجالات العلمية المختلفة بين البلدان العربية[1] .

إن التشديد على التعاون في مجال التعليم وتنميته، إنما ينم على أن للثقافة والتعليم من أهمية في إكتساب المعارف والتكنولوجيا وتطويرها بل وإنتاجها[2]، وما يلاحظ هنا على أنه من خلال هذه الرهانات، يمكن القول بأن الإتحاد المغاربي لا يستثني أي مجال من مجالات التعاون، حيث نجد أنه ركز على التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والأمنية والدفاعية والاقتصادية والثقافية كمجالات أساسية للإتحاد، ورغم أن معاهدة إنشاء الاتحاد قد وضعت هذه الرهانات نصب أعين الدول الأعضاء، لكنها لم تخصص بندا تحدد فيه المبادئ الواجب إتباعها في سبيل تحقيق هذه الرهانات مثلما تفعل الوثائق المنشئة لتنظيمات مماثلة [3] .

---

[1] – المادة 03 من معاهدة الاتحاد (الفقرة 04) .

[2] – هشام صاغور : المرجع السابق ، ص 117.

[3]– جمال عبد الناصر مانع : المرجع السابق ، ص 96.

خاتمـــة

خاتـمـــــــة:

من خلال ما سبق ذكره، توصلت إلى جملة من النتائج نذكر منها:

01- إن الحركات الوطنية في المغرب العربي في الفترة الإستعمارية كثيرا ما رفعت شعار الوحدة، لم تتوحد حوله بقدر ما توحدت حول النضال المشترك لرد المستعمر، وهو ما أثبته الواقع إذ أنه بإستقلال كل قطر إتجه إلى عملية البناء الوطني، وانصرف عن تحقيق مشروع الوحدة.

02- بعد مرور أكثر من عشريتين من الزمن على توقيع معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، مازال الإتحاد يراوح مكانه إذ لم يتمكن حتى من إقامة أول مرحلة من مراحل التكامل الإقتصادي وهي منطقة التبادل الحر، وبقي الإتحاد المغاربي محصورا في الكثير من المعوقات، التي يرجعها الكثير من الباحثين في هذا المجال إلى طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية بإعتبارها الركيزة الأساسية في المنطقة بسبب وزنهما الديموغرافي، و الإقتصادي والسياسي.

03- مازاد في تدهور وضع الإتحاد ليس فقط المعوقات السياسية والإقتصادية، وإنما كذلك طبيعة المعاهدة المنشئة للإتحاد، التي سبقت الإشارة إليها في الفصل الأول من هذه الدراسة إلى الكثير من النقائص، والثغرات وكذالك إلى بعض المبادئ التي ركزت عليها المعاهدة ، والتي ساهمت في تعثر العمل المغاربي المشترك، وهي مبدأ الإجماع في إتخاذ القرارات وتنفيذ الإتفاقيات.

04- إن أهم نقطة تجدر الإشارة إليها هي أنه بدون تسوية جذرية للنزاع في الصحراء الغربية لن يكن هناك مغربا عربيا موحدا، كما أنه مهما كانت التوجهات السياسية داخل منطقة المغرب العربي، فإن قاعدة التكامل بين أقطاره لا يمكن أن تبنى إلا على أساس التفاهم والتعاون الحقيقي بين مختلف أقطاره، خاصة المغرب والجزائر.

05- ضرورة مواجهة المشاكل وطرحها بصراحة وشفافية، وعدم تركها تتراكم حتى لا تؤثر على مسيرة بناء إتحاد المغرب العربي.

06- إن توفير الإرادة السياسية لدى صناع القرار، وحدها هي الكفيلة بتحقيق ما تصبوا إليه من تعاون إقتصادي، وإجتماعي وثقافي، ولما لا وحدة مغاربية شاملة، لذلك لابد من

مراجعة سياسية تقوم على نبذ الخلافات، وتجاوز الصراعات، وتوفير جو الثقة المتبادلة، والإلتزام بأولوية المصالح المشتركة ووضعها فوق جميع الإعتبارات.

07- يعتبر الميدان الإقتصادي بمثابة القاطرة التي تنقل مسار التكامل إلى ميادين أخرى، فالنجاحات التي يمكن تحقيقها من خلال المشاريع الإقتصادية هي التي تخلق الحوافز والإرادة اللازمة للتوسع، والإنتشار إلى ميادين أخرى.

08- يبدو جليا أن مشروع إتحاد المغرب العربي، أصبح يمثل حتمية وضرورة لا يمكن تجاهله والإستغناء عنه، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها المنطقة المغاربية من تهديدات وتحديات، بإعتباره المخرج الأساسي لجل المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها دول المنطقة هذا من جهة، ومواجهة التكتلات الإقتصادية وتحديات العولمة من جهة أخرى.

09- ضرورة أخذ مكونات المجتمع المدني في المغرب العربي بزمام المبادرة في تكريس الإندماج المغاربي من خلال دعم التعاون، والتنسيق فيما بينها، وأن تفرض هذا الإندماج كأمر واقع على الحكومات المغاربية.

10- يتطلب رسم إستراتيجية مغاربية تنطلق من الواقع، وتحديد أهداف يمكن الوصول إليها، بالنظر إلى المصير المشترك، بما يكفل مصالح شعوب المنطقة،وبما يجعل مجهودات بناء المغرب العربي تتجسد على أرض الواقع.

11- إن الإنطلاق من أرضية مشحونة بالخلافات السياسية، وإختلاف وجهات النظر حول طبيعة التكامل المنشود، كان منذ البداية ينبئ، وأن الإتحاد لن يذهب بعيدا في تحقيق الرهانات التي جاءت بها معاهدة مراكش المنشئة لإتحاد المغرب العربي.

الملاحق

الملحق رقم:01.

نص معاهدة إنشاء إ تحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن، صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، العقيد معمر القذاف، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين،واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها، ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم، وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وإفريقية.

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى :

– ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية:

يهدف الاتحاد إلى:

– تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

– تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

– المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

– نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

– العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

المادة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

-**في الميدان الدولي:** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

- **في الميدان الاقتصادي:** تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

- **في الميدان الثقافي:** إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

- يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة و له أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة:

- لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

- للوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة:

- يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

- تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

- يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشرة:

– يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها، كما يعين أمينا عاما لها.

المادة الثانية عشرة:

– يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

– يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

– يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

– يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة:

– تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

– تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

– كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

– تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

– يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة :

– كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة:

– تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

– كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة:

– للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة:

– للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة:

– يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة:

– تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

– وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش

يوم الجمعة

17فبراير 1989 م.

عن الجمهورية التونسية

زين العابدين بن علي

عن المملكة المغربية

الحسن الثاني

عن الجماهيرية العربية الليبية

الاشتراكية العظمى معمّر القذافي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الشاذلي بن جديد

– المرجع: محمد نافع: روح سفينة الوحدة المغاربي، تق: محمد القباج، (د،ب،ن)،2011م، ص ص 222-230.

الملحق: رقم02

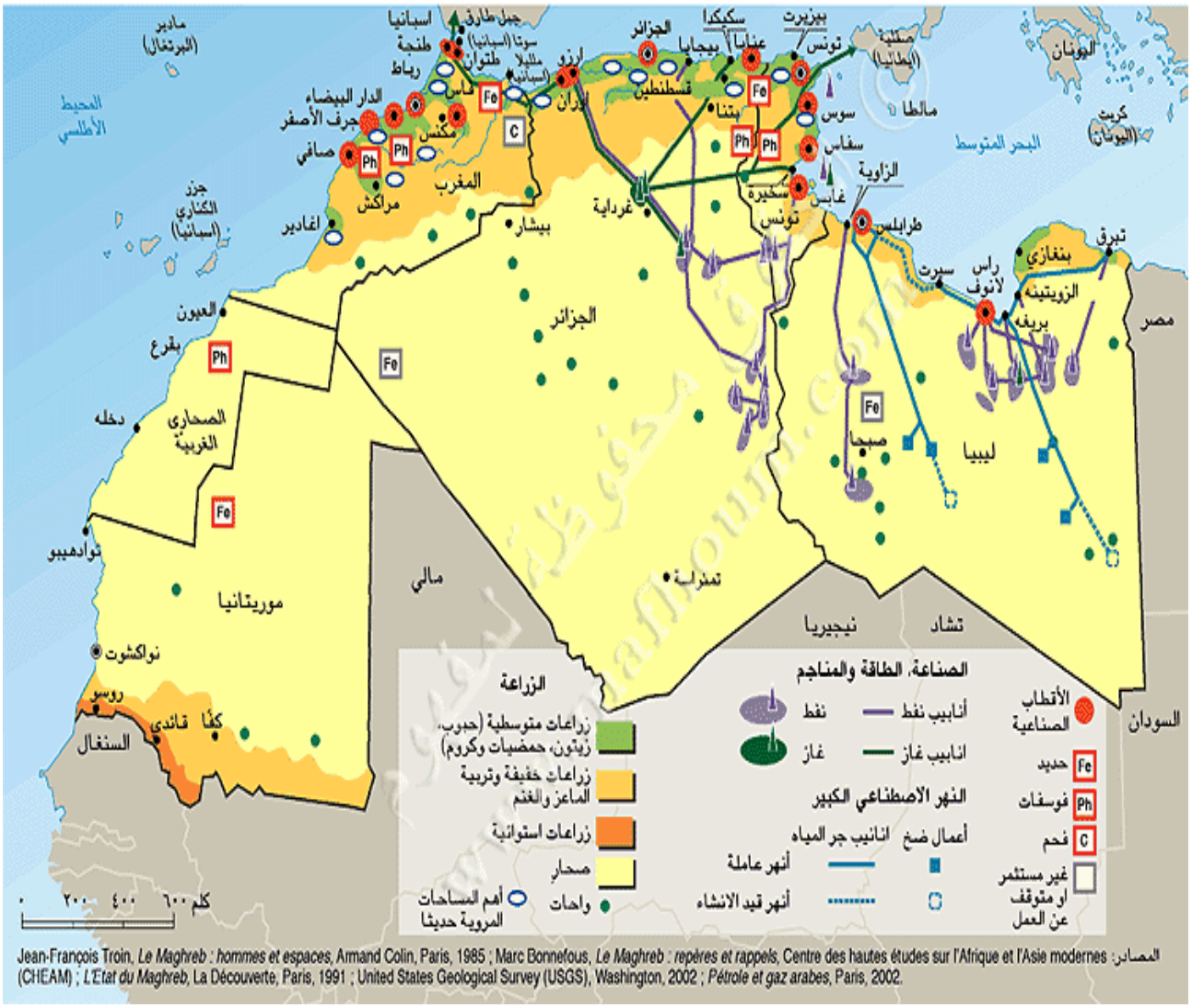

خريطة اتحاد المغرب العربي

- المرجع:عبد القادر رزيق المخادمي:الإتحاد من أجل المتوسط(الأبعاد والأفاق)،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009م، ص56 .

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية :

أ- المصادر:

01- لاندو روم: **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، تر: نيقولا زيادة، الدار البيضاء، المغرب، 1963م.

02- صاري جيلالي و قداش محفوظ: **المقاومة السياسية(1900م-1954)**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1987م.

03- إبن العقون،عبد الرحمان بن إبراهيم: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر(1914م-1947م)**، ط02، ج03، منشورات سائحي، الجزائر، 2008م.

04- الفاسي علال: **الحركات الإستقلالية في المغرب العربي**، ط5، مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء،1993م.

05- قداش محفوظ وقنانش محمد: **نجم شمال إفريقيا(1926م-1937م)**، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991م.

ب- المراجع:

01- الإبراهيمي عبد الحميد: **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، م د و ع، بيروت، 1996م.

02- بلقاسم محمد: **الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي(1910م-1954م)**، ط01، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013م.

03- بخوش صبيحة : **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية (1989م-2007 م)**، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2011 م.

04- بوقارة حسين: **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**، دار هومة، الجزائر، 2010 م.

05- بولحية إبراهيم: **مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي (تأسيسه- تنظيمه-عمله)**، تق:عبد القادر بن صالح، (د.س.ن).

06- بوعشة محمد: **التكامل و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، ط2 ، دار سما للنشر و التوزيع، الجيزة، مصر 2008 م.

07- تراي طارق مبروك : **عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية** ، ط1 ، دار غيداء لنشر والتوزيع ،عمان،2015 م.

08- الجابري محمد عابد: **فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الإستقلال في وحدة المغرب العربي**،"ندوة" ،ط1، م د و ع، بيروت، جانفي ،1987م

09- الجاسور ناظم عبد الواحد : **الوحدة الأوربية والوحدة العربية الواقع والتوقعات(دراسة مقارنة بين المشروعين الحضاريين بغية استشراف المستقبل)**، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2001 م.

10- سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية (1930م- 1945م)**، ط4، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992 م.

11- إسماعيل العربي: **التكتل والإندماج الإقليمي بين الدول المتطورة**،ط02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

12- عبد الحي وليد : **معوقات العمل العربي المشترك**، م د و ع ، بيروت ،1987 م.

13- العايب معمر: **مؤتمر طنجة المغاربي(دراسة تحليلية تقيمية)**، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

14- علي داهش محمد: **دراسات في تاريخ المغرب العرب المعاصر**، تصوير: أحمد ياسين، مركز الكتاب الأكاديمي، د س ن.

15- غالي بطرس بطرس: **العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974 م.

16- المحجوبي علي: **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986م.

17- المخادمي عبد القادر رزيق : **نزاعات الحدود العربية**، دار الفجر للنشر و التوزيع ،(د.ب.ن) ، 2004 م.

18- مانع جمال عبد الناصر: **إتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)**، دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2004م.

19- مساوي عادل و حامي الدين عبد العلي: **المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية**، جامعة محمد الخامس ، المغرب ،(د.س.ن).

20- المديني توفيق: **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل(دراسة تاريخية سياسية)**، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006م.

21-المخادمي عبد القادر رزيق: **الإتحاد من أجل المتوسط(الأبعاد والأفاق)**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2009م.

22- نافع محمد: **روح سفينة الوحدة المغاربي**، تق: محمد القباج، (د،ب،ن)،2011م

23- ولد أحمد جدو محمد الأمين: **تطوير التجارة الخارجية المغاربية لتدعيم التكامل الإقتصادي**، مكتبة معهد البحوث والدارسات العربية مصر، 2000 م.

ت- المجلات:

01- أعجال محمد أمين لعجال: "معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي و سبل تجاوز ذلك" ، **مجلة المفكر** ، العدد 05 ، جامعة بسكرة ، 2010 م.

02- بلخضر عقبة: "**التطور الإقتصادي والتجارة البينية"منطقة إتحاد المغرب العربي نموذجا**"، العددان59-60، صيف- خريف 2012م.

03- الجابري محمد عابد: "وحدة المغرب العربي"، **المستقبل العربي**، العدد93، نوفمبر1986م.

04- الحوات علي الهادي : "البيان الصادر عن الدورة الثانية و العشرون لمكتب مجلس الشورى المغاربي"، **مجلة الجامعة المغاربية** ، العدد 08، طرابلس، السنة الرابعة 2009م.

05- شرابي عبد العزيز: "فرض تجسيد إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 10، جامعة منتوري قسنطينة، 1998م.

06- كاظم الخزعلي كفاح: "موقف حزب الإستقلال المغربي من القضايا القومية(1944م-1956م)"، **مجلة المؤرخ العربي**، العدد31، معهد الدراسات القومية الإشتراكية، بغداد، 1987م.

07- نبيل الملحم: "بوليساريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، العدد07، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الفصل الثالث، 1987م.

08- ولد السالك ديدي: "إتحاد المغرب العربي أسباب التعثر و مداخل التفعيل"، **المستقبل العربي**، العدد 312، فبراير 2005 م.

09- ولعلو فتح الله :" إتحاد المغرب العربي إلى أين "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 162، 1993 م.

ث- الرسائل الجامعية:

01-بلقاسمي رقية: **التكامل الإقليمي المغاربي (دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية)** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2010م-2011م.

02- صاغور هشام: **دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية(1989م-2011م)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة،السنة الجامعية 2011م-2012م.

03-العمري مومن: **شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2009م-2010م.

04- مولوج فوزية: **الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغاربية الثلاثة(1958م-1989م)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، س/ج 2010م-2011م.

ج- الندوات:

01-الشكري محمد: **تجربة التكامل الإقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي**، مداخلة في المؤتمر المصرفي، رؤية عربية للقمة الإقتصادية، الدوحة، قطر،7- 8 نوفمبر 2007م.

ح- الوثائق الرسمية:

01-**معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي**، مراكش، 17فبراير 1989م.

خ- الموسوعات:

01-الزيدي مفيد: **موسوعة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2004م.

02-**موسوعة السياسة**، ط02، ج01، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، 1985 م.

د- الجرائد:

01- جريدة الخبر:

- سيد مو محمد: "الإبراهيمي حزين لسوء العلاقات بين الجزائر والمغرب"، **جريدة الخبر**، العدد 8065، 2016/02/17م.

- قماز عبد الحكيم: "بان كيمون يعلن إعادة المفاوضات بين المغرب والبوليساريو"، **جريدة الخبر**، العدد 8084، 2016/03/07م.

02- جريدة الشروق:

- سكية عبد السلام : "نهاية أسبوع دافئة في العلاقات بين الجزائر والمغرب" **جريدة الشروق**، العدد 5015،2016/02/20 م.

- ع وليد : "السبسي يراسل بوتفليقة حول الوضع ف منطقة المغرب العربي"، **جريدة الشروق**، العدد 5010 ،15/ 2016/02م.

- ملاح رضا : "المخزن لم يترك للصحراويين إلا خيار الانتفاضة المسلحة" ، **جريدة الشروق**، العدد 4954 ،2015/12/21م.

- مسلم محمد: "مواقف الجزائر ثابتة ومبدئية في دعم الشعوب المستعمرة، **جريدة الشروق**، العدد5044، 2016/03/20م.

03- جريدة البلاد:

- جمعة أنس : "إحياء اتحاد المغرب العربي إن لم يكن الآن فمتى"، **جريدة البلاد**، العدد 4944، 216/02/21 م .

- حدود هشام: "تواجه تحديات العولمة منفردة في عصر التكتلات الإقتصادية"، **جريدة البلاد**، العدد4944،2016/02/21م.

- ع بارودي : "ملامح تغيير استراتيجي في العلاقات بين الجزائر والمغرب" جريدة البلاد، العدد 4944، 2016/02/21 م.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A)- Les livres :

1- Agéron, Charles rebert : **L'Association des étudiants musulmans nord-africains entre les deux guerres**, in revue français d'histoire, 1983.

2- Balta, Paul : le grand Maghreb de l'indépendance à l'2000, la phamix, Alger, 1990.

B)- Les revus :

1- Rouadjia, Ahmed : L'union du Maghreb arabe et les accords d'association avec l'union Européenne in :

KERDOUN AZZOUZ , Farouk NEMOUCHI, Euro-MEDITERRANEE

Le processus de Barcelone en question, dar el Houda Algérie, 2004.

فهرس الأعلام والأماكن

أولا : فهرس الأعلام .

الإسم	الصفحة
– ع –	
علي باشا حامبة	08
عبد الكريم الخطابي	10
– م –	
مصالي الحاج	09
محمد باشا حامبة	08

ثانيا : فهرس الأماكن و البلدان.

الإسم	الصفحة
– أ –	
أوربا	08
إسكتلندا	18
الإتحاد الأوربي	21، 27

– ب –	
باريس	09
بريطانيا	18
– ت –	
تندوف	15
تونس	10، 14، 18، 35
– ج –	
الجزائر	11، 14، 15، 16، 17
– ز –	
زرالدة	11
– ص –	
الصحراء الغربية	11، 15، 16، 25
– ط –	
طنجة	10، 35
طرابلس	36
– ل –	
ليبيا	11، 15، 18
لوكربي	18

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

الموضوع **الصفحة**

- **شكر وعرفان**
- **الإهداء**
- **المختصرات**
- **مقدمـــة**.....أ-ج.

المدخل: بوادر العمل الوحدوي المغاربي.....7-11.

الفصل الأول: المعوقات.....13-22.

- **المبحث الأول:**السياسية.....13-17.
- **المبحث الثاني:**الإقتصادية..... 18- 20.
- **المبحث الثالث:** القانونية.....21 -22.

الفصل الثاني: مداخل تفعيل الإتحاد المغاربي.....24-35.

- **المبحث الأول:** السياسي..... 24- 27.
- **المبحث الثاني:** الاقتصادي.....28- 30.
- **المبحث الثالث:** القانوني..... 30-35.

الفصل الثالث: الرهانات.....37-40.

- **المبحث الأول:**السياسية.....37.
- **المبحث الثاني:**الأمنية والدفاعية.....38.
- **المبحث الثالث:**الإقتصادية.....39.
- **المبحث الرابع:**القانونية.....40.
- **خاتمة**.....42-43.

فهرس المحتويات :

- **الملاحق**.....45-49.
- **قائمة المصادر والمراجع**.....51-57.
- **فهرس الأعلام والأماكن**.....59-60.
- **فهرس المحتويات**.....62-63.

تم بحمد الله